المحاضرة الثالثة

الفصل الثاني: مصادر الملكية الفكرية

تستند الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية إلى مصادر متعددة، تشمل **المصادر الدولية والوطنية**، بهدف مكافحة التزييف والتعدي على هذه الحقوق، وقبلها سنتطرق لتطورها التاريخي.

المبحث الأول: التطور التاريخي لحماية الملكية الفكرية

لم تحظ ـ حقوق الملكية الفكرية بترتيبات قانونية محددة في الحضارات القديمة، حيث كانت المخطوطات عرضة للسرقة والانتحال. ورغم إشارة بعض الباحثين إلى أن جذور الحماية تعود إلى **قانون جستنيان**، إلا أن غياب آليات النشر الجماعي (قبل اختراع الطباعة) قلل من الحاجة إلى تشريعات مخصصة.

1. البدايات التاريخية

- **الصين**: شهدت أولى أشكال الحماية بعد اختراع الورق.
- **الحضارة الرومانية**: أثرت بحقوق الملكية، حيث أبرم الناشرون عقود ـ ا مع المؤلفين لنشر أعمالهم.
- **العالم العربي**: تميز باحترام الحقوق المعنوية للمؤلفين، مع الإشارة إلى أصحاب الأفكار في المصنفات العلمية والأدبية، انطلاق ـ ا من مبدأ الأمانة العلمية.

2. التشريعات الحديثة

- **قانون البندقية 1474**: أول تشريع لحماية الابتكارات.
- **اختراع الطباعة جوهانس غوتنبرغ**: أدى إلى الحاجة لقوانين تحمي المؤلفين من النسخ غير المشروع.
- **اتفاقية باريس 1883**: أول معاهدة دولية لحماية الملكية الصناعية، تلتها **اتفاقية برن 1886** لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

المبحث الثاني: المصادر الدولية

تنقسم الاتفاقيات الدولية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. اتفاقيات الحماية

تهدف إلى وضع معايير دولية موحدة، ومن أبرزها:

- **اتفاقية برن 1886:** لحماية المصنفات الأدبية والفنية (انضمت الجزائر بتحفظ عام 1997).
- **الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف 1952.**
- **اتفاقية روما 1961:** لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات.
- **اتفاقية باريس 1883** "دستور الملكية الصناعية."
- **معاهدة واشنطن 1989:** لحماية تصاميم الدوائر المتكاملة.

2. اتفاقيات نظام الحماية العالمي

تبسط إجراءات التسجيل الدولي، مثل:

- **اتفاقية لاهاي 1925:** للتسجيل الدولي للرسوم الصناعية.
- **اتفاقية مدريد 1983:** لتسجيل العلامات التجارية.
- **اتفاقية لشبونة 1958:** لحماية تسميات المنشأ.

3. اتفاقيات التصنيف

تنظم تصنيف عناصر الملكية الفكرية، مثل:

- **اتفاق نيس 1979:** لتصنيف السلع والخدمات.
- **اتفاق لوكارنو 1968:** لتصنيف التصاميم الصناعية.

إضافة للاتفاقيات الشمولية والتي تمثلت في **اتفاقية تريبس 1994** ضمن منظمة التجارة العالمية، التي جمعت بين الجوانب التجارية للملكية الفكرية، وسط صراع بين مصالح الدول المتقدمة (المسيطرة تكنولوجيا) والدول النامية.

أما على المستوى العربي، قرت **الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف 1981** لتوحيد التشريعات بين الدول العربية، تنفيذا لمبادئ ميثاق الوحدة الثقافية 1964.

المبحث الثالث: المصادر الوطنية لحماية الملكية الفكرية

على الصعيد الوطني، يشمل الإطار القانوني مجموعة من التشريعات التي تنظم وتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن أبرزها:

1. الأمر رقم **66-86** المؤرخ في 28 أبريل 1966، والمتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية.
2. الأمر رقم **76-65** المؤرخ في 16 يونيو 1976، والمتعلق بتسميات المنشأ.
3. الأمر رقم **03-05** المؤرخ في 19 يوليو 2003، والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
4. الأمر رقم **03-06** المؤرخ في 19 يوليو 2003، والمتعلق بالعلامات التجارية.
5. الأمر رقم **03-07** المؤرخ في 19 يوليو 2003، والمتعلق ببراءات الاختراع.
6. الأمر رقم **03-08** المؤرخ في 19 يوليو 2003، والمتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.
7. **المرسوم التنفيذي رقم 05-276** المؤرخ في 2 أغسطس 2005، الذي يحدد إجراءات إيداع التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة وتسجيلها.
8. **المرسوم التنفيذي رقم 05-277** المؤرخ في 2 أغسطس 2005، الذي ينظم إجراءات إيداع العلامات التجارية وتسجيلها.

ويجدر الإشارة إلى أن حماية حقوق المؤلف على المستوى العالمي تخضع لنظامين قانونيين رئيسيين:

- **النظام الفرنسي**: يركز على حماية المؤلف كمركز للعملية الإبداعية، مع ضمان حقوقه المادية والمعنوية، حيث تتمتع الحقوق المعنوية بحماية دائمة ولا تقبل التصرف أو الحجز.
- **النظام الأمريكي (الأنجلوسكسوني)**: يفضل حماية الاستثمارات الاقتصادية على حساب الحقوق المعنوية للمؤلف.

المبحث الرابع: الهيئات المتخصصة في حماية حقوق الملكية الفكرية

يتناول هذا المبحث الهيئات المتخصصة في حماية الملكية الفكرية على المستويين الدولي (المطلب الأول) والوطني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهيئات الدولية

دعمًا لحماية الملكية الفكرية عالميًا وتشجيعًا للابتكار، تأسست **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO/OMPI)** بموجب اتفاقية دولية في 14 يوليو 1967. وقد نصت ديباجة الاتفاقية على أهداف المنظمة، ومنها:

- تعزيز حماية الملكية الفكرية عالميا.
- تحفيز النشاط الابتكاري.
- تطوير آليات حماية الملكية الصناعية والمصنفات الأدبية والفنية.
- تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية.

وتتمثل اختصاصات المنظمة في:

1. دعم حماية الملكية الفكرية عبر التعاون الدولي.
2. تنسيق التشريعات الوطنية في هذا المجال.
3. تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية.
4. إدارة الاتحادات الدولية مثل اتحاد باريس (للملكية الصناعية) واتحاد برن (لحقوق المؤلف).

المطلب الثاني: الهيئات الوطنية

على المستوى الوطني، تبرز مؤسستان رئيسيتان:

الفرع الأول: الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA)

أنشئ بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 05-356** المؤرخ في 21 سبتمبر 2005، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الثقافة.

اختصاصاته الرئيسية:

- حماية المصالح المادية والمعنوية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.
- تسجيل المصنفات والأداءات الفنية.
- حماية التراث الثقافي والمصنفات الوطنية.
- التعريف بالإبداعات الأدبية والفنية.
- تمثيل المؤلفين في النزاعات القانونية.

وفقا للمادة 145 من الأمر 03-05 يخول أعوان الديوان معاينة الانتهاكات واتخاذ إجراءات تحفظية مثل حجز المصنفات المقلدة.

الفرع الثاني: المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)

أنشئ بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 98-69** المؤرخ في 21 فبراير 1998، كمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة.

مهامه الأساسية:

- دراسة طلبات براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية والرسوم الصناعية.
- دعم الابتكار عبر إجراءات تشجيعية.
- توفير المعلومات التقنية من وثائق البراءات.

الهوامش

1- بلال محمود عبد الله، مرجع سابق، ص 21.
2- الجريدة الرسمية العدد 35، 30 مايو 1966.
3- الجريدة الرسمية العدد 59، 16 يونيو 1976.
4- الجريدة الرسمية العدد 44، 22 يوليو 2003.
5- الجريدة الرسمية العدد 44، 22 يوليو 2003.
6- الجريدة الرسمية العدد 44، 22 يوليو 2003.
7- الجريدة الرسمية العدد 44، 22 يوليو 2003.
8- الجريدة الرسمية العدد 54.
9- الجريدة الرسمية العدد 54.
10- بلال محمود عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، مرجع سابق، ص 20.
11- محمد إبراهيم الصايغ، دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مذكرة ماجستير، 2012، ص 17.
12- المرسوم التنفيذي 05-356 المعدل بـ 11-356 المؤرخ في 17 أكتوبر 2011.
13- المادة 5 من المرسوم التنفيذي 05-356.
14- الجريدة الرسمية العدد 65، 21 سبتمبر 2005.
15- الجريدة الرسمية العدد 11، 1 مارس 1998.
16- المادة 7 من المرسوم التنفيذي 98-69